



# دور المرأة

## في العراق الثوري



مركز هردو

لدعم التعبير الرقمي

**HRDO CENTER**

To Support the Digital Expression

# دور المرأة في الحراك الثوري

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي  
القاهرة ٢٠١٥



الناشر

**مركز هردو**

لدعم التعبير الرقمي

[www.hrdoegypt.org](http://www.hrdoegypt.org)

[info@hrdoegypt.org](mailto:info@hrdoegypt.org)

## المحتويات

٥	التمهيد
٦	المرأة في مصر الفرعونية
٧	المرأة في التشريع الاسلامي
٧	حقوق المرأة في الإسلام
٩	المرأة في العصر الحديث
١٤	دور المرأة في إشعال فتيل ثورة يناير
١٥	الدور السياسي للمرأة عقب ثورة يناير
١٨	مجلس الشعب
١٩	مجلس الشعب ٢٠١٠
١٩	مجلس الشعب ٢٠٠٥
١٩	مجلس الشوري
٢٠	الدور التشريعي للمرأة عقب ثورة يناير
٢٠	قوانين الأحوال الشخصية
٢٢	نظرة تحليلية
٢٣	خاتمة

## تمهيد

لعبت المرأة المصرية دوراً رئيسياً في تحريك ثورة يناير ضد نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك بدءاً من عام ٢٠٠٥ وحتى قيام الثورة. تلك الفترة التي سادت مصر فيها حالة من الفساد والاستبداد السياسي والاقتصادي والتي كانت سبباً مباشراً في ثورة الشعب على نظام الحكم.

لذلك يصدر مركز "هردو" لدعم التعبير الرقمي تقريراً بعنوان "المرأة والحراك الثوري" يستعرض فيه الدور الذي قامت به المرأة في المجتمع المصري بدايةً من التاريخ الفرعوني مروراً بالتاريخ الإسلامي ونهايةً بالعصر الحديث وصولاً لدورها في ثورة يناير وإثراء الحركة الوطنية.

يتناول التقرير دور المرأة في ثورة يناير وما تلاها من موجات وأحداث والمشاركة السياسية للمرأة والتطور التشريعي الذي حدث عقب الثورة في طريق النهوض بحقوق المرأة وترسيخ لحريتها كنتيجة لدورها في ثورة يناير.

نتج في هذا التقرير لتحليل دور المرأة في تاريخ مصر المعاصر بشكل عام، وفي نظره تحليلية ناقش ماهية التشريعات التي صدرت بحقوق المرأة وعن كفايتها من عدمه بما يتناسب مع الدور التاريخي الذي لعبته المرأة.

وأخيراً يُبدي مركز هردو توصياته فيما يتعلق بترسيخ حقوق المرأة وتفعيل مشاركتها على كافة المستويات وتدعيم الحكومة وتشجيعها لهذا الدور، والغطاء التشريعي الذي من المفترض أن تحظى به المرأة في مصر.

## المرأة في مصر الفرعونية:<sup>1</sup>

تكمّن الأهمية التاريخية للحضارة المصرية القديمة فى منظومة القيم والرسالات الإنسانية التى شملت كل نواحي الحياة، وكونت بمرور ألفتات مصر السبع، الجذور الحقيقة التى تستمد منها البشرية تراثها الإنسانى فى إجماله، ومن أهم هذه القيم الإنسانية الإعتراف بأهمية دور المرأة بالمجتمع.

وتُرجمت هذه القيمة عملياً بصياغة مكانة رفيعة المستوى للمرأة المصرية باعتبارها الشريك الوحيد للرجل فى حياته الدينية والديوية طبقاً لنظرية الخلق ونشأة الكون الموجودة فى المبادئ الدينية الفرعونية، حيث المساواة القانونية الكاملة وارتباط الرجل بالمرأة لأول مرة بالرباط المقدس من خلال عقود الزواج الأبدية.

تعدت المرأة هذه المكانة حتى وصلت لدرجة التقديس فظهرت المعبودات من النساء إلى جانب الآلهة الذكور بل أن آلهة الحكمة كانت فى صورة امرأة، والآلهة إيزيس كانت رمزاً للوفاء والإخلاص.

كذلك استطاعت المرأة المصرية فى التاريخ الفرعونى الدخول فى العديد من ميادين العمل المختلفة ووصل التقدير العملى لها لدرجة رفعها إلى عرش البلاد فقد تولين الملك فى عهود قديمة، ومنهن (حتب) أم الملك خوفو، و (خنت) ابنة الفرعون منقرع، و (اباح حتب) ملكة طيبة، و (حتشبسوت) ابنة الفرعون آمون، و(تى) زوجة إخناتون، و (كليوباترا) وقصتها الشهيرة مع مارك أنطونيو، والتى حظيت بالإهتمام الأدبى على مستوى العالم أجمع.

كما عملت المرأة بالقضاء مثل نبت ( Nepet ) وهى حماة الملك بيبى الأول من الأسرة السادسة، وتكرر المنصب خلال عهد الأسرة السادسة والعشرين وأيضاً العمل بمجال الطب مثل بثت (Psechet) والتى حملت لقب كبيرة الطبيبات خلال عهد الأسرة الرابعة ، ووصلت الكاتبات منهن لمناصب (مديرة – رئيسة قسم المخازن مراقب المخازن الملكية – سيدة الأعمال – كاهنة).

" كانت المرأة المصرية تحيا حياة سعيدة فى بلد يبدو أن المساواة بين الجنسين فيه أمر طبيعى " عبارة معبرة لعالمة المصريات الفرنسية " كريستيان دى روس نوبلكور"، تؤكد أن الإنسان المصرى يعتبر أن المساواة أمر فطر عليه،

<sup>1</sup> - الهيئة العامة للإستعلامات .

وكذلك وضعت الحضارة الفرعونية أول التشريعات والقوانين المنظمة لدور المرأة وأول تلك التشريعات وأهمها تشريعات الزواج أو الرباط المقدس من حيث الحقوق والواجبات القائمة على الإحترام المتبادل بين الزوج والزوجة بإعتبارها (ربة بيت) والمتحكمة الأولى فيه بالإضافة لحقها الكامل والمتساوي مع الرجل فيما يختص بحق الميراث، كذلك كان لها ثلث مال زوجها فى حالة قيامه بتطبيقها بدون سبب، كما كان المصري القديم دائم الحرص على أن تُدفن زوجته معه فى مقبرة باعتبارها شريكته فى الحياة الدنيا وبعد البعث أيضاً.

أما حق التعليم فقد كان من حق المرأة المصرية إبتداء من سن الرابعة وكانت تتلقى العلم من خلال مدارس ذات نظام صارم، تركز على مبادئ الحساب والرياضيات والهندسة والعلوم بالإضافة لتعليم أصول اللغة الهيروغليفية واللغة الهيراطيقية الدارجة للإستعمال اليومي، وفي النهاية تمنح الفتاة مثلها فى ذلك مثل الصبى لقب ( كتابه جائزة على المحبرة) مع السماح لها بإمكانية التخصص العلمى فى أى من فروع المعرفة.

### ومن أقوال الحكيم المصري عن أهمية رعاية المرأة:

"إذا أردت الحكمة فأحب شريكة حياتك، إعتن بها، ترعى بيتك"

"حافظ عليها ما دمت حيًا فهي هبة الآلهه الذى استجاب لدعائك فأنعم بها عليك وتقديس النعمة إرضاء للآلهة"

"حس بآلامها قبل أن تتألم، إنها أم أولادك إذا اسعدتها اسعدتهم وفى رعايتها رعايتهم، إنها امانة فى يدك وقلبك، فأنت المسئول عنها أمام الآله الأعظم الذى اقسمت فى محرابه أن تكون لها أختًا وأبًا وشريكًا لحياتها"، هكذا كان يعتقد المصري القديم.

## المرأة في التشريع الإسلامي:

دخل الدين الإسلامي لمصر مع الفتح العربي عام ٢٠هـ أي قبل ١٤١٠ عام ونظم بشريعه الغراء مكانة المرأة المسلمة عمومًا، حيث رد الله للمرأة مكانتها من خلال الدين الجديد وحقق لها ذاتيتها وشخصيتها المستقلة وأعطاهها من الحقوق ما لم تحظ بها المرأة في العالم المعاصر إلا في القرن العشرين.

### حقوق المرأة في الإسلام:

- خاطب الله سبحانه وتعالى المرأة في كتابة الكريم بمثل ما خاطب الرجل وساوى بينهما من حيث القيمة الإنسانية والروحية بإعتبار أن الأنوثة والذكورة ليست في نظر الإسلام فارقًا في تقرير الشخصية الإنسانية، ونهى عن العديد من العادات والتقاليد المحجفة بالمرأة.

- كما ساوى بينهما في العقيدة حيث لا فرق في أداء الأعمال الصالحة وكذلك العبادات، الجزاء واحد عن العمل الصالح وغير الصالح.

- كذلك ساوى الإسلام بين المرأة والرجل في القوانين المدنية والجنائية فكل منهما محفوظ النفس والعرض والمال إلا بالقانون ولا تسلب حرية أي منهما دون أن تثبت عليه جريمة ولديهما الحرية الكاملة في إبداء الرأي.

- وإعترف الإسلام بحق المرأة في التعليم فنص على أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة سواء أن كانت علوم دينية ودنيوية.

- أجاز الدين الإسلامي للمرأة العمل في القطاعات المختلفة مثل الزراعة والتجارة.. الخ، لتكون أداة فعالة في المجتمع وخاصة في حالة وفاة الزوج أو عدم قدرته على إعالة أسرته، وخير دليل على ذلك السيدة خديجة زوج الرسول محمد ( صلى الله عليه وسلم) والتي تزوجها الرسول وهي تعمل بالتجارة ، كذلك طالب الرسول عند هجرته للمدينة المنورة بالعمل للنساء والرجال على حد سواء مع المطالبة بالتخفيف عن المرأة لطبيعتها الجسمانية، كما تولت المرأة المسلمة وظيفة الإفتاء والتي تعتبر من أخطر الوظائف التشريعية، كذلك أفتى ( الإمام أبو حنيفة) بجواز ولاية المرأة للقضاء.

- كما اشتركت المرأة في المعارك العسكرية منذ أيام الرسول والخلفاء الراشدين وقامت بالإسعافات للجرحى وتجهيز الطعام للجنود والسقاية ، ووصل دورها

للإشتراك الفعلى بالمعركة فى موقعة (اليرموك) التى قادها القائد العربى خالد بن الوليد وفتحت منطقة الشام بعدها.

- حدد الإسلام علاقة المرأة بالرجل وخاصة فيما يتعلق بالزواج لما فيه من مودة ورحمة والأسرة هى عماد المجتمع فإن صلحت صلح المجتمع ككل والعكس صحيح ولذلك أمر بالتعليم لكل من الرجل وأيضاً المرأة لتقوم بدورها فى تربية النشء على خير ما يكون.

- أمر الرجل بحسن معاملة المرأة وعدم الجور عليها.

- المهر عند الزواج هدية من الزوج خالصة تماماً للزوجة.

- حق المرأة فى الاختيار فى مسألة الزواج ، حيث موافقة المرأة شرط اساسى من شروط شرعية الزواج.

- وضع الإسلام شريعة الطلاق كحل نهائى للخلافات التى قد تنشأ بين الطرفين ويحق للمرأة طلب الطلاق ، وفى حال إتمامه يتكفل الرجل للمرأة بالمعيشة مع أبنائها طوال مدة الحضانة.

## المرأة المصرية فى العصر الحديث:<sup>٢</sup>

ارتبطت النهضة النسائية فى مسيرتها الطويلة التى امتدت قرابة القرن ونصف القرن، بقضايا مجتمعية طرحتها ضرورات التقدم، فعندما بدأ محمد علي باشا مؤسس مصر الحديثة، فى تأسيس الدولة العصرية، ارتبط ذلك بضرورة تحديث المجتمع لخدمة هذه الدولة، وضرورة تعليم المرأة، فنشأت مدرسة المولدرات سنة (١٢٤٨هـ = ١٨٣٢م) لتخريج القابات، أو ما يعرف الآن بإخصائيات أمراض النساء.

- وفى سنة (١٢٨٩هـ = ١٨٧٢م) أصدر "رفاعة الطهطاوي" كتاباً مهماً بعنوان "المرشد الأمين للبنات والبنين" طرح فيه بقوة قضية تعليم الفتاة، وكان لهذه الدعوات وغيرها أثرها فى المجتمع؛ فساندت زوجة الخديوي إسماعيل إنشاء أول مدرسة حكومية لتعليم البنات فى مصر سنة (١٢٩٠هـ = ١٨٧٣م) وهى المدرسة "السيوفية" التى ضمت بعد ٦ أشهر من افتتاحها ٢٨٦ تلميذة.

- استثمرت المرأة فى النهضة الصحفية فى تلك الفترة حيث تأسس صحافة نسائية تتبنى القضايا النسوية وتدافع عن حقوق المرأة ومكانتها ضد جمود

<sup>2</sup> <http://goo.gl/Ps0SDS>

التقاليد ، فأصدرت "هند نوفل" أول مجلة مصرية هي "الفتاة" في ( ٢٠ من نوفمبر ١٨٩٢م) بالإسكندرية ، كما أصدرت "جميلة حافظ" مجلة نسائية مهمة هي "الريحانة".

– ساندت المرأة قضية التعليم للجميع في سبيل النهوض بالمجتمع، فتبرعت الأميرة فاطمة بنت الخديوي إسماعيل بأرض كانت تملكها لإقامة مبنى للجامعة الأهلية (القاهرة الآن)، ووهبت مجوهراتها الثمينة للإنفاق على تكاليف البناء، وأوقفت أراض زراعية شاسعة للإنفاق على مشروع الجامعة. وفي عام (٣٤٧هـ= ١٩٢٨م) التحقت المرأة بالجامعة المصرية.

– استمرت مسيرة تعليم المرأة حتى وصل عدد المدارس الحكومية للبنات عام (٣٦٥هـ= ١٩٤٥م) حوالي ٢٣٢ مدرسة تضم حوالي ٤٤٣١٩ طالبة.

– تمثل ثورة ١٩١٩ حجر زاوية في تاريخ مصر الحديث حيث اشتعلت الثورة الشعبية في كل فئات الشعب المصري رجاله ونسائه.

فقد ظهرت المشاركة الإيجابية النسائية في صورة لم يعتدها المجتمع لفترة طويلة من السنوات وذلك بخروجها لأول مرة في المظاهرات الحاشدة والمنظمة إلى الشوارع في التاسع من مارس ١٩١٩ ، وفي يوم ١٤ مارس سقطت أول شهيدتين خلال المظاهرات وهن السيدتين ( حميدة خليل) و (شفيقة محمد) للدفاع ومؤازرة زعيم الثورة سعد زغلول ومعارضة لجنة ( ملنر) ، بالإضافة للعديد من الاجتماعات أهمها الاجتماع التي عقد بمقر الكنيسة المرقسية في ١٢ / ١٢ / ١٩١٩ ، رداً على الإنجليز للوشاية والتفرقة بين عنصرى الأمة المسلمين والأقباط وفي عام ١٩٢٠ تم تشكيل لجنة الوفد المركزية للسيدات نسبة لحزب الوفد بزعامة سعد زغلول وانتخبت السيدة هدى شعرواي رئيساً لها ، واستمر الكفاح الإجتماعى والسياسى مواكباً لأحداث مصر الكبيرة وأهمها قيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

– لعبت المرأة دوراً في محاولة تحريك النهضة النسائية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية، فشاركت "هدى شعراوى" من خلال مؤسسة الاتحاد النسائي بأول وفد عربي في المؤتمر النسائي الدولي بروما سنة (١٩٢٣م).

– أسهم صدور دستور ١٩٢٣ دون أن يعطيها حقوقها السياسية فى تصاعد الدعوة للمطالبة بحصول المرأة علي هذه الحقوق.

– وسعت المرأة لتأسيس أحزاب سياسية تدافع عن قضاياها فنشأ حزب "اتحاد النساء المصريات" الذي أصدر جريدة عام (١٩٢٥م) بعنوان "المصرية" باللغة العربية والإنجليزية، وأسست فاطمة نعمت راشد سنة (١٩٤٢م) الحزب النسائي الوطني، والذي كان على رأس مطالبه قبول النساء في كافة وظائف الدولة، كما شكلت درية شفيق حزب " بنت النيل " سنة (١٩٤٩م) والذي دعمته السفارة الإنجليزية، وتأسس الاتحاد النسائي العربي سنة (١٩٢٤م)

بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ترسخ مفهوم مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد حصلت على حق الانتخاب والترشيح عام ١٩٥٦، ودخلت البرلمان وتقلدت الوزارة فكانت وزيرة للشئون الاجتماعية ١٩٦٢ ، وشاركت في الحياة الحزبية و النقابات العمالية والمهنية والمنظمات غير الحكومية، وتقلدت الوظائف العليا في كافة ميادين الحياة وتوج ذلك بتعيينها قاضية.

وما أن أصدر قاسم أمين كتاب " تحرير المرأة " – ١٨٩٩ – ثم أتبعه بـ " المرأة الجديدة " حتى شهد المجتمع حواراً واسعاً حول المرأة و دورها ... ورغم أن أفكار " قاسم أمين " كانت أقل عمقا من أفكار رفاة الطهطاوي فإن قاسماً قدم أفكاره وأرائه بروح المتمرد والثائر بعكس رفاة الذي كان مربتا ومصلا في المقام الأول.

فلما تألف الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل باشا بدأت بعض السيدات في حضور لقاءات وخطب الزعيم وهذا ما جعله يبدأ خطبه بقوله: سيداتي.. سادتي " جريا على عادة الأفرنج..

و١٦ مارس خرجت أول مظاهرة نسائية مكونة من ٣٠٠ سيدة تقودهن هدى شعراوي وطفن بالقنصليات والسفارات الأجنبية ببيان احتجاج على بقاء الاحتلال البريطاني لمصر، وعند ذهابهن الى بيت الأمة قابلهن جنود الإنجليز وحاولوا منعهن من مواصلة المسيرة.. ثم قمن بعد ذلك بمظاهرة ثانية في ٢٠ مارس، وقد أدى ذلك الى اعتراف المجتمع بدورهن الى حد أن سعد زغلول باشا بعد عودته من المنفى قال في أول خطاب له: " لتصيحوا جميعا: " لتتحيا السيدة المصرية " وكان أن تشكلت " لجنة سيدات الوفد " وذلك أول اشتراك رسمي للمرأة في الأحزاب.. فلما جاء دستور سنة ١٩٢٣ اعترف بأنه يحق للمصريين جميعا الإدلاء بأصواتهم وترشيح أنفسهم للبرلمان ولكن قانون الانتخابات قصر هذا الحق على الرجال فقط " لكل مصري من الذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب " وأثار ذلك النساء المصريات وتشكل " الاتحاد النسائي المصري " لمقاومة هذا الوضع وترأسته السيدة هدى شعراوي وضم نخبة من السيدات المصريات: سيزا نبراوى.. حواء إدريس ،، الخ وفي نفس السنة- ١٩٢٣ – خلعت السيدة هدى شعراوي البرقع " النقاب " أثناء عودتها من باريس وكان ذلك بداية سفور المرأة.

فى تلك السنوات كانت الفتيات قد واصلن تعليمهن وفى عام ١٩٢٩ حصلت أول دفعة من الطالبات على شهادة البكالوريا وصار من حقهن الالتحاق بالجامعة، وكان لوجود أحمد لطفي السيد بك (باشا فيما بعد) - رئيس الجامعة - دور رئيسي فى ذلك، إذ لم يمانع فى قبولهن

بينما كانت هناك آراء عديدة تعارض ذلك وفى عام ١٩٣٠ التحقت بالجامعة ١٣ فتاة (٤ بالأداب - ٨ بالطب - ١ حقوق) وما لبثن أن تفوقن وتخرجن. وكان منهن أول محامية: نعيمة الأيوبي، أول طبيبة: كوكب ناصف والدكتورة سهير القلماوى.. وتوالى دخولهن الجامعة وبالتالي انتشارهن فى كافة نواحي المجتمع، الصيدلة، الهندسة، الصحافة " منيرة ثابت وأمينة السعيد " ثم لطيفة النادي أول طيارة .

وفى سنة ١٩٣٠ كان " بنك مصر " قد اتجه الى مجالات " النهضة الصناعية " واتجهت السيدات الى العمل بالمصانع وخاصة " مصانع المحلة الكبرى " وصدر قانون العمل رقم ٤٨ سنة ١٩٣٣ يعترف بالعاملات الصناعيات وحقوقهن. وهكذا كانت المرأة تواصل تقدمها فى كافة نواحي المجتمع.

ولما وقعت أحداث سنة ١٩٤٦ شاركت المرأة فى المظاهرات وخرجت طالبات المدارس الثانوية والجامعة تهتف ضد الاحتلال الإنجليزي ولعب الاتحاد النسائي دورا رئيسيا فى هذه المظاهرات، ثم نظم الاتحاد النسائي مؤتمرا فى أكتوبر ١٩٣٨ للدفاع عن " حقوق عرب فلسطين " ثم مؤتمرا ثانيا فى عام ٤٤ بدار الأوبرا الملكية وانتهى الى تشكيل " الاتحاد النسائي العربي " ومقره القاهرة وقد نقل الى بغداد فى أواخر السبعينات.

وفى عام ١٩٤٩ أثيرت قضية دخول الفتاة الى الكليات العسكرية والجنديّة واستطلعت مجلة " الهلال " فى فبراير ١٩٤٩ آراء الساسة والعلماء والأدباء وغيرهم حول هذا الأمر.

ولما ألغت الحكومة المصرية سنة ١٩٥١ معاهدة سنة ١٩٣٦ شاركت المرأة فى المظاهرات الوطنية ونظمت مقاطعة البضائع الإنجليزية وأمام " بنك باركليز " وقفت بعض فتيات يمانعن العملاء من الدخول.

ومع قيام ثورة ١٩٥٢ دخلت البلاد فى مرحلة جديدة وتجدد الأمل لدى المرأة بأن تحصل على حقها الانتخابي.. ثم جاء تأميم القناة والعدوان الثلاثي على مصر ولعبت المرأة دورا وطنيا فى المقاومة الأمر الذى لم يعد مجديا ولا مقبولا حرمانها من الحق الانتخابي، فلما وضع دستور ١٩٥٦ تم الاعتراف لها بهذا الحق، وفى فبراير ١٩٥٧ تمت انتخابات مجلس الأمة وشاركت المرأة فيها ونجحت ٤ سيدات فى الانتخابات.

وفي سنة ١٩٦٢ تم تعيين أول وزيرة مصرية وهي د. حكمت أبو زيد فى وزارة الشئون الاجتماعية.

فى يناير ١٩٥١ خرجت النساء فى مظاهرات بقيادة اتحاد بنات النيل الذى أسسته درية شفيق، ووقفات لمحاصرة البنوك و المحلات الأجنبية خاصة بنك باركليز البريطانى داعيات لمقاطعته. كما اقتحمت مظاهرة نسائية من ١٥٠٠ امرأة بقيادة درية شفيق مقر البرلمان فى فبراير ١٩٥١ لمطالبة المجلس بالنظر بجدية فى قضايا و مطالب المرأة المصرية و على أثر ذلك عرض على المجلس مشروع قانون مقدم من أحد أعضاء حزب الوفد يطالب بمنح المرأة حق الانتخاب والترشيح للبرلمان.

اعتصمت مجموعة من النساء فى مقر نقابة الصحفيين عام ١٩٥٤ وأضربن عن الطعام لمدة ١٠ أيام احتجاجا على عدم وجود تمثيل للمرأة بين أعضاء لجنة وضع الدستور المصرى بينهن أماني فريد الصحفية و الشاعرة، و منيرة ثابت التى طالبت بحقوق المرأة فى الترشيح و الانتخاب منذ عام ١٩٢٣، و على رأسهم درية شفيق صاحبة فكرة الإضراب، واعتصمت أمينة شكري برفقة أخريات فى الإسكندرية مطالبات بنفس الحقوق.

نتيجة هذا الإصرار والنضال وصل درية شفيق رسالة شفوية من الرئيس محمد نجيب أنذاك تعلم درية بأن حق المرأة فى الترشيح و التصويت سيكفله الدستور القادم و كان بالفعل فى دستور ١٩٥٦ و دخلت المرأة البرلمان لأول مرة بعد انتخابات ١٩٥٧ طبقا لنصوص دستور ١٩٥٦

أول مرة تم فيها اعتقال النساء سياسيا كانت عام ١٩٥٩، فقد اعتقلت السلطات عشرين سيدة من بينهن الفنانة التشكيلية انجي افلاطون التى عبرت لوحاتها الفنية عن المشهد السياسى آنذاك و تم تصوير احدى لوحاتها لتوزع كمنشور سياسى فى عام ١٩٥٢.

مع اتجاه مصر الى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى منتصف السبعينات ظهر اتجاه يرفع شعارات معادية للمرأة ويطالب بسحب معظم حقوقها ومنعها من العمل خارج البيت، ولكن هذه الفترة نفسها شهدت توسع الدولة فى حقوق المرأة، فقد تم تعديل قانون الأحوال الشخصية مما يعطى مزيداً من الحقوق إليها وتم تخصيص ثلاثين مقعدا لها بمجلس الشعب.. وفى الثمانينات تم تعديل قانون الأحوال بينما انتشرت وتعمقت الآراء التى ترفض حقوق المرأة.

سطر التاريخ دور المرأة المصرية في الحياة السياسية بسطور من نور و كلمات من الؤلؤ ليكون شاهدا على قوتها و إصرارها و عزتها في المطالبة بحقوقها و التصميم على تحقيق مطالبها. فقد أثبتت المرأة المصرية على مر التاريخ الحديث أنها قادرة على كسر الحواجز والقلاع التي يبنها المجتمع حولها ليهمشها أو يقلل من شأنها، خرجت لطلب العلم و العمل والمشاركة في الحياة السياسية، أيضاً تقلد المناصب السياسية في الدولة، تظاهرت، احتجت، اعتصمت، واجهت، اعتقلت وخرجت لتطالب مرة أخرى.

## دور المرأة في إشعال فتيل ثورة يناير<sup>3</sup>

٢٥ مايو ٢٠٠٥ الذي سمي بـ"الأربعاء الأسود" هذا اليوم الذي كان يُجرى فيه إستفتاء على تعديلات الدستور التي كانت ترسخ للنظام الإستبدادي وقتذاك، اتشحت مصر بالسواد وكانت مظاهرة حاشدة للصحفيين على سلم نقابة الصحفيين، اعتراضاً على الاستفتاء لتعديل المادة ٧٦ من الدستور، وتم الاعتداء على الصحفيات المشاركات، والتحرش بهن ومن بينهن الراحلة نوال علي التي رحلت للأسف قبل أن يعود لها حقها.

كما شهدت احتجاجات المحلة عام ٢٠٠٨ ليس فقط مشاركة نسائية واسعة بل ايضاً دعوات نسائية للإضراب في مصر كلها ضد الغلاء والفساد يوم ٦ أبريل، وتبقى الحقيقة حية أن النساء هن من وراء الدعوة والتنظيم لإضراب ٦ إبريل ٢٠٠٨، فكانت إسراء عبد الفتاح من دعت للإضراب من خلال شبكات التواصل الإجتماعية فيس بوك في المقابل دعت وتم الإتفاق على الإضراب في المحلة بدعوة من وداد الدمرداش عاملة النسيج.

في هذا اليوم تم القبض على إسراء عبد الفتاح لتخرج وتعتقل مرة أخرى حتى ٢٣ أبريل وتتحول لإحدى أيقونات النضال السياسي في مصر.

من هنا أخذت المشاركة النسائية مساراً أكثر وضوحاً وقوة خاصة بعد ظهور حركة ٦ أبريل وحركة كفاية، فقد أسهمت المرأة في القيادة وتنظيم الوقفات لتلك الحركات وجمع التوقيعات للحملة الشعبية لدعم مطالب التغيير في أكثر السنوات قمعاً تحت حكم نظام مبارك.

شاركت المرأة بوقفات خالد سعيد شهيد قانون الطوارئ احتجاجاً على قتله، والمطالبة بإلغاء القانون الذي أودى بحياته وحياة آخرين تم إعتقالهم وتعذيبهم في جحور أمن الدولة إلى أن قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وقد ساهمت المرأة في

<sup>3</sup> - مشاركة المرأة المصرية في المظاهرات و الاحتجاجات على مر التاريخ المصري الحديث - مجلة "ولها وجوه أخرى" النسائية .

إشعال فتيل الثورة والدعوة للتظاهر كما فعلت أسماء محفوظ التي أطلقت صفحة للدعوة للتظاهر يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ ضد النظام.

المرأة المصرية لم تخشى هذا النظام وإرهابه وواجهت عُصي الأمن المركزي وقنابلهم ورصاصهم جنباً إلى جنب مع الرجل، واعتصمت في الميدان إصراراً على إسقاط النظام وشاركت في تأمين الميدان وتنظيفه وإسعاف المصابين، فقد كان للطبيبات دور بارز في المستشفيات الميدانية بجانب الأطباء الرجال. وقدمت الثورة شهداء نساء للوطن من بينهن ليزا محمد حسن وهدى الطهطاوي واسماء اسماعيل وسالي زهران وأميرة دويدار..

## الدور السياسي للمرأة عقب ثورة يناير<sup>٤</sup>

لعبت المرأة دوراً بارزاً خلال الأيام الأولى للثورة حيث شاركت بقوة في المظاهرات والاحتجاجات، ولم يختلف دورها عن الرجل حيث كانت المطالب، والمهام واحدة، وكذلك توحدت المخاطر، غير أن المرأة المصرية نالت نصيباً مضاعفاً من المعاناة فهي لم تكن شهيدة أو مصابة فحسب، وإنما كانت أما لشهيد أو مصاب وهو يمثل معاناة دائمة لا نهاية لها. وبمرور الوقت وقعت عدة أحداث كانت المرأة مركزها، ومن أهمها ما يلي:

- خروج مسيرة نسائية في يوم ٢٠١١٣٨٨ بمناسبة اليوم العالمي للمرأة رُفعت فيها مطالب المساواة بين المرأة والرجل، ومشاركة المرأة في صياغة الدستور، وضرورة أن يحقق الدستور القادم -وما قد يستتبعه من تعديلات لقوانين الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين التي تخص المرأة- المساواة الكاملة على أساس المواطنة، بالإضافة إلى المطالبة بوضع عقوبات رادعة للحد من أشكال العنف ضد المرأة. غير أن هذه المسيرة تعرضت لإعتداءات مختلفة سواء لفظية أو بدنية وذلك تحت دعوى أن الوقت غير ملائم لمثل هذه المطالب التي اعتبرها المعارضون فئوية، كما اعترض البعض على مطالب المرأة بشكل عام.

- في يوم ٩ مارس ٢٠١١ قامت قوات الجيش بفض اعتصام ميدان التحرير بالقوة وتم القبض على عدد من المعتصمين من بينهم ١٨ من الفتيات تم ترحيلهم إلى السجن الحربي حيث تعرضوا لإعتداءات مختلفة منها إجبار ٧ منهم على الأقل على إجراء فحوص عذرية وفقاً لشهادتهم التي أدلوا بها لعدد من منظمات حقوق الانسان من بينها منظمة العفو الدولية. ورغم أن هذه القضية لم تُثر في حينها على نطاق واسع، إلا

<sup>4</sup> - المراه المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير مزيد من التهميش و الانتهاك - الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات .

أنها أخذت حيزا كبيرا فيما بعد. وقد نفى عدد من القيادات العسكرية وقوع مثل هذه الكشوف إلا أن منظمة العفو الدولية أشارت في أحد تقاريرها إلى أن أحد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة (اللواء عبد الفتاح السيسي، مديرالمخابرات العسكرية) أقر لمندوب المنظمة بتوقيع هذه الكشوف باعتبارها إجراء روتينيا وذلك لحماية قوات الجيش من احتمالية الادعاء عليهم بتهمة الاغتصاب. وقد قامت إحدى الفتيات (سميرة إبراهيم) برفع دعوى أمام القضاء الإداري لوقف إجراء مثل هذه الفحوص مستقبلا، وأخرى أمام القضاء العسكري لمعاقبة المتهمين بارتكاب هذه الواقعة، وقد تم الحكم فى القضية الأولى من قبل القضاء الإداري بالزام المجلس العسكري بصفته حاكما للبلاد بعدم توقيع كشوف عذرية على أى فتاة يتم القاء القبض عليها، لكن القضاء العسكري رفض هذا الحكم واعتبره غير قابل للتنفيذ لأن لائحة السجون العسكرية لا تتضمن أساسا بندا خاصا بتوقيع مثل هذه الكشوف. أما عن الدعوى التى أقيمت أمام القضاء العسكري، فقد قضت المحكمة ببراءة المجدد المتهم لتضارب أقوال الشهود. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد حيث عازمت سميرة إبراهيم صاحبة الدعوى بمعاونة عدد من النشطاء والحقوقيين على تصعيد الأمر إلى المستوى الدولى وصولا إلى محكمة العدل الدولية.

- فى نوفمبر ٢٠١١ وقعت أعمال عنف نتيجة فض اعتصام التحرير بالقوة فيما عُرف بأحداث محمد محمود وخلال هذه الأحداث تعرضت مجموعة من الناشطات للضرب والسحل على أيدي قوات الأمن من أبرزهم الصحفية والناشطة منى الطحاوى التى -وفقا لروايتها- تعرضت للسحل والتحرش الجنسى وهو ما أدى إلى كسور فى ذراعيها، وتم احتجازها داخل وزارة الداخلية ١٢ ساعة دون تقديم الرعاية الطبية لها ثم تم تسليمها للمخابرات العسكرية، وفى النهاية تم تقديم اعتذار لها بعد معرفتهم بأنها صحفية وتحمل الجنسية الأمريكية.

- وفى ديسمبر من العام نفسه وخلال "أحداث مجلس الوزراء" كانت الصورة الأبرز التى تم تداولها وتصدرت الصحف ونشرات الأخبار، هى صورة الفتاة التى تم سحلها وتعريتها من قبل بعض الجنود، وقد أثارت جدلا كبيرا وأنكرها البعض وتعرضت صاحبته لانتهاكات متعددة. غير أنها لم تكن الوحيدة التى تعرضت للايذاء فقد روت بعض الناشطات قصصا عن سحلهن، والقبض عليهن، واحتجازهن داخل مجلس الشورى لفترة من أجل ترويعهن. وقد رأى البعض أن هذه الإعتداءات مقصودة بهدف كسر إرادة المرأة المصرية وإثناؤها عن الخروج للشارع والمشاركة

فى الاحتجاجات لما كان لدورها من تأثير بارز. وعلى إثر هذه الاعتداءات خرجت مسيرة ضخمة من النساء لرفض انتهاكات المجلس العسكرى، والمطالبة بإجراء تحقيق فيما حدث. وقد عقد بعض أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة مؤتمراً صحفياً نتيجة هذه الأحداث واعترف أحد اللواتى خلاله بوقوع حادثة سحل الفتاة وتعريتها وأنه سيتم التحقيق فيما جرى، ورغم هذا الاعتراف فإن البعض لا يزال يشكك فى وقوع الحادثة برمتها. أما عن التحقيقات فإنها -كغيرها من الأحداث- لم نعرف عنها شئ ولم يطلع أحد على نتائج من المحتمل أن تكون قد توصلت إليها.

- ورغم فظاعة الانتهاكات الجسدية التى تعرضت لها المرأة إلا أن الانتهاكات المعنوية كانت أقسى عليها آلاف المرات فقد تعرضت المتظاهرات لحملة شرسة من الاتهامات بسوء السلوك وأن وجودهن فى الميدان يعنى قيامهن بأعمال منافية للأداب.

- عقب الإعلان عن تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور خرجت عدد من المسيرات النسائية للمطالبة بتمثيل أكبر للمرأة.

وعلى المستوى الإجماعى كذلك استطاعت المرأة أن تبرز مكاناً فى النقابات المهنية حيث حصلت المحامية سامية سعيد على مقعد نقب المحامين بمحكمة منيا القمح بالشرقية، حيث تفوقت على منافسيها الثلاثة من الرجال. كما حققت المرأة فى عام ٢٠١١ إنجازات علمية متميزة منها على سبيل المثال حصول الباحثة زينب أبو النجا على لقب "نساء فى الكيمياء" حيث ورد اسمها ضمن القائمة التى أعدتها اليونيسكو فى إطار مبادرتها لجعل عام ٢٠١١ هو عام الكيمياء وذلك بالتزامن مع الذكرى المئوية لرحيل عالمة ماري كورى.

وفى هذا السياق يمكن الإشارة أيضاً إلى الأحزاب النسائية التى تكونت -ولا يزال بعضها تحت التأسيس- بعد الثورة، منها ما يهدف بالأساس لدعم قضايا المرأة، ومنها ما يمارس العمل السياسى بشكل عام ولكن يبدو فيه التمثيل النسائى واضحاً ومؤثراً حيث تأتى المرأة على قمة الهرم التنظيمى لهذه الأحزاب ومنها: حزب "المرأة الجديدة" الذى أسسته الكاتبة والباحثة الإجتماعية "ريم أبو عيد"، حزب "المساواة والتنمية" برئاسة الفنانة "تيسير فهمى"، حزب "الحرية والانتماء" برئاسة المحامية "هالة طوبار"، حزب "الحق المصرى" برئاسة "نرمين محمد عبد الرحمن"، حزب "شباب مصر الجمهورى" برئاسة "مشيرة أبو غالى" عضو مجلس محلى حلوان، وحزب "الحق" تحت التأسيس برئاسة "مريم ميلاد" وهو يعد أول حزب سياسى تؤسسه امرأة مصرية مسيحية.

المرأة المصرية يجب ان تكون شريك سياسي وأن تصبح لاعب اساسي في الحياة السياسية المصرية لانها نصف المجتمع ومن المعروف ان الوضع السياسي المصري يحتاج الي تضافر كافة جهود فئات المجتمع .

- اقتصرت عضوية اللجنة التي قامت بصياغة التعديلات الدستورية التي تم الاستفتاء عليها في ٢٠١١\٣\١٩ على الرجال فقط. وقد أثارت النتائج التي خرجت بها اللجنة فيما يتعلق بتعديل المادة ٧٥ والتي اشترط فيها على ألا يكون المرشح لرئاسة الجمهورية متزوجا من "أجنبية" جدلا حول تاء التأنيث في كلمة أجنبية وهو ما يعنى ضميا أن المرشح سيكون بالضرورة رجلا وأن النساء لن يترشحن لهذا المنصب.
- سبقت حركة المحافظين التي تمت في أغسطس ٢٠١١ توقعات بتولى سيدة واحدة على الأقل منصب محافظ غير أن هذه التوقعات لم تتحقق وأوضح وزير التنمية المحلية أن السبب وراء استبعاد المرأة من هذه الحركة هو الفراغ الأمني الذي تشهده البلاد وأكد على أن المرأة "غير قادرة على النزول للشارع لحل مشاكل الجماهير في الوقت الحالي على الأقل"
- على مستوى الحكومة حظيت المرأة بحقيبة واحدة في حكومة عصام شرف حيث احتفظت فايزة أبو النجا بوزارة التعاون الدولي. أما عن حكومة الجنزوري فقد ارتفع عدد الحقائق التي حظيت بها المرأة إلى ثلاث حقائق هي التخطيط والتعاون الدولي، و التأمينات والشئون الإجتماعية، والدولة للبحث العلمي.
- أما عن **الانتخابات البرلمانية** فنلاحظ الآتي:

## بالنسبة لمجلس الشعب:

لفتت الانتباه بشكل كبير مشاركة المرأة كناخبة في المراحل الثلاثة لانتخابات مجلس الشعب حيث كان حضورها كثيفا ومن ثم مؤثرا على النتائج. أما عن المرأة كمرشحة فبعد إلغاء كوتة المرأة التي تم العمل بها في برلمان ٢٠١٠، وكذلك تعديل القانون ٣٨ والقانون ١٢٠ المتعلقان بمجلسي الشعب والشورى والذان تضمننا شرطا خاصا بضرورة وجود سيدة واحدة على الأقل في كل قائمة حزبية، فقد جاءت مشاركة النساء كمرشحات على النحو التالي: ٣٥١ مرشحة على المقاعد الفردية، يضاف إليهم ٦٣٣ مرشحة على القوائم الحزبية بإجمالي ٩٨٤ مرشحة وهو ما يمثل نسبة ١٢,١% من إجمالي المرشحين في المراحل الثلاثة. ولم تفز أي سيدة ترشحت على المقاعد الفردية، بينما فازت بعضوية المجلس ٩ من السيدات على القوائم الحزبية : ٤ عن حزب الحرية والعدالة، ٣ عن حزب الوفد، ١ عن حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، ١ عن حزب الإصلاح والتنمية. وبتعيين سيدتين ضمن

النواب العشرة المعينين يصبح العدد ١١ سيدة من إجمالي ٥٠٨ مما يمثل نسبة ٢%.

ولإيضاح دلالة الأرقام والنسب السابقة يمكن مقارنة نسبة تمثيل المرأة في المجلس الحالي بمثيلتها في مجلسي ٢٠١٠ و ٢٠٠٥ على النحو التالي:

### مجلس الشعب ٢٠١٠:

اختُص هذا المجلس بتطبيق نظام الكوتة حيث تم تخصيص ٣٢ دائرة تقتصر المنافسة فيها على المرأة فحسب بحيث تضمن وجود ٦٤ سيدة داخل المجلس، بالإضافة إلى منافسة المرأة على مقاعد الدوائر العامة. وقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز ٣ سيدات في الدوائر العامة، بالإضافة إلى ٦٤ وفقا لنظام الكوتة، كما تم تعيين سيدة واحدة ضمن العشرة المعينين ومن ثم وصل مجموع المقاعد التي حصلت عليها المرأة ٦٨ مقعدا بنسبة ١٣,١٢٧%.

### مجلس الشعب ٢٠٠٥

وصل عدد السيدات في مجلس الشعب ٢٠٠٥ إلى ٩ سيدات ٤ منهم فقط نجوا في الانتخابات وتم تعيين ٥ آخرين ضمن العشرة المعينين بنسبة ١,٩%° وتبدو المقارنة أكثر وضوحا مع مجلس ٢٠٠٥، نظرا للخصوصية التي تمتع بها مجلس ٢٠١٠، حيث يتضح أن نسبة تمثيل المرأة في المجلس الحالي لم تختلف كثيرا عنها في برلمان ٢٠٠٥ وأن الاختلاف الأساسي كان في عدد الفائزات في القوائم وعدد المعينات ويُعزى ذلك إلى نظام القوائم الذي فرض على كل قائمة أن تضم سيدة واحدة على الأقل. وخلاصة القول أن وضع المرأة على هذا المستوى لم يتحسن بعد الثورة كما كان يأمل الكثيرون على ضوء المشاركة الفاعلة والمتميزة للمرأة في فعاليات الثورة منذ بدايتها.

### مجلس الشورى:

لم تتجاوز نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشورى ١٢,٢% ممن لهم حق التصويت سواء من الرجال أو السيدات، وبالنسبة للمرأة كمرشحة فقد زادت نسبة ترشح المرأة لمجلس الشورى بما يقارب ٢٢% عن الانتخابات السابقة حيث كان عدد المرشحات ٩ فقط في حين زاد هذا العدد إلى ١٩٦ مرشحة بنسبة ٧,٢% من إجمالي عدد المرشحين، منهم ١٢٨ مرشحة على القوائم الحزبية، و ٦٨ على المقاعد الفردية. وقد فازت السيدات بأربعة مقاعد من ١٨٠ بنسبة ٢%.

- وفيما يتعلق بالجمعية التأسيسية للدستور فإنها اشتملت فى عضويتها على ٦ سيدات بنسبة ٦% من أعضاء الجمعية، رغم أنه كانت هناك مطالب كثيرة قبل تشكيل اللجنة بأن تُمثل المرأة بنسبة ٥٠% أو على الأقل ٣٠% وذلك اتساقاً من نسبتها ودورها فى المجتمع. وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بتاريخ ١٠-٤-٢٠١٢ والخاص بوقف تنفيذ قرار رئيس مجلس الشعب بتشكيل الجمعية التأسيسية، وهو ما استتبعه مناقشات حول إعادة تشكيل الجمعية على نحو يضمن تمثيل كافة شرائح المجتمع المصرى، وبناءً على ذلك يجب مراجعة المعايير التى يتم على أساسها اختيار الأعضاء مما سيسمح بزيادة نسبة تمثيل المرأة فى هذه الجمعية ذلك أن كفاءات نسائية كثيرة تتواجد فى المجالات المختلفة.

## الدور التشريعى للمرأة عقب ثورة يناير<sup>٦</sup>

### قوانين الأحوال الشخصية:

أصبحت هذه القوانين مثار جدل فى مصر ما بعد الثورة حيث أبدى الكثيرون اعتراضهم عليها باعتبار أنها ارتبطت بشكل أو بآخر بزوجة الرئيس المخلوع، ورأى البعض أن هذه القوانين يجب تعديلها بحيث تحقق مصالح الأسرة التى تعرضت للتدمير-على حد تعبيرهم- من قبل المجلس القومى للمرأة وغيره من المؤسسات. وفى هذا الشأن فقد تم الآتى:

- فى مايو ٢٠١١ وافق مجمع البحوث الإسلامية على الإبقاء على قانون الحضانة والرؤية وتعديلاته لعام ٢٠٠٧ والذى حدد سن الحضانة للولد ١٥ عاماً وللبنات حتى الزواج، وجاء ذلك بعد مطالبات كثيرة بتغيير هذا القانون وإعادة سن الحضانة إلى ٧ سنوات .
- طالب الكثيرون بتعديل قانون الرؤية والذى يسمح للطرف غير الحاضن برؤية المحضون ٣ ساعات فقط فى الأسبوع بحيث تزيد هذه الساعات إلى ٢٤ أو ٤٨ ساعة مما يمكن غير الحاضن من استضافة المحضون لديه، حيث نظم عدد من الآباء والأمهات المعنيين بهذا القانون وقفات احتجاجية من أجل المطالبة بتعديله.
- قرر مجمع البحوث الإسلامية منح حق الولاية التعليمية على الطفل للأب مع وجوب إشراك الأم فى ذلك، وفى حالة التنازع على الحاق الطفل بنوع من التعليم الذى لا يقدر الأب على توفير متطلباته وأبدت الأم

<sup>6</sup> - المصدر السابق .

استعدادها لتحمل الزيادة، فإنه يجب على الأب عدم التعنت والموافقة على الحاق ابنه بهذا النوع من التعليم ما لم يترتب على ذلك ضرر ديني أو أخلاقي. ويمكن اللجوء للقضاء للفصل في هذا النزاع بما يحقق مصلحة المحضون.

- **المطالبة بإلغاء قانون الخلع**، وكذلك حل المجلس القومي للمرأة واستبداله بمجلس للأسرة يهتم بجميع أفرادها وليس المرأة وحسب. وفي هذا السياق تم تقديم مشروع قانون لمجلس الشعب يطالب بإلغاء قانون الخلع غير أن لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس رفضت هذا المشروع وطالبت بتعديل القانون فقط، وجاء هذا الرفض بناء على رفض الأزهر لهذا المشروع واعتباره الخلع حق مكفول للمرأة في الشريعة الإسلامية.

- **في مايو ٢٠١١ تم تطبيق القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بمنح أبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبي الجنسية المصرية- على أبناء الأم المصرية المتزوجة من فلسطيني حيث تم منحهم الجنسية المصرية.** حيث لم يكن لديهم هذا الحق في السابق بناءً على توصية من جامعة الدول العربية بعدم تجنيس الفلسطينيين حفاظاً على هويتهم. ويجب هنا التأكيد على ضرورة توفير آلية واضحة تسهل من إجراءات الحصول على الجنسية دون معوقات.

- **القبول المبدئي من قبل وزارة العدل لاقتراحات المأذونين بشأن تعديل لائحة المأذونية**، وقد تضمنت هذه الاقتراحات قصر العمل بهذه المهنة على الرجال فقط دون النساء.

- وفيما يتصل بأحد مظاهر العنف الذي تتعرض له المرأة، فقد أصدر المجلس العسكري مرسوم بقانون يعدل بعض أحكام قانون العقوبات لتشديد العقوبات على التحرش الجنسي والاغتصاب بحيث تصل للإعدام أو السجن المؤبد. وكغيره من القوانين التي صدرت قبل انتخاب مجلس الشعب فإنه يجب على هذا المجلس أن يراجع ويرى مدى توافقه مع الحاجة المجتمعية.

وبناءً على ما تقدم فإن عددًا لا بأس به من القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة يثير جدلاً واسعاً على مستويات عدة وهو ما يؤكد على أهمية وجود دستور معبر عن كافة شرائح المجتمع المصري بحيث يضمن الحقوق الأساسية للإنسان والتي تعتبر حقوق المرأة جزءاً لا يتجزأ منها.

## نظرة تحليلية ..

بعد استعراض ما تقدم من دور المرأة في المجتمع المصري منذ تأسيس الدولة المصرية الفرعونية مروراً بدورها في مصر الاسلامية وصولاً لإثرائها الحياة العلمية والسياسية والفكرية والاقتصادية في العصر الحديث وريادتها لحركة التنوير التي بدأت في عصر محمد علي باشا وازدهرت في عهد الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر.

يأتي دور المرأة في تحريك ثورة ٢٥ يناير والمشاركة في التمهيد لها امتداداً لسلسلة طويلة من التاريخ النضالي للمرأة المصرية والذي يستمر حتى تاريخ كتابة هذا التقرير وإثراءها للحياة العامة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. إلخ.

إلا إننا نرى أن تفعيل المشاركة النسائية عقب الثورة وإن كان قد تزايد عما كان قبلها إلا إنه مازال لا يتناسب مع ما قدمته المرأة من تضحيات في سبيل الوطن وكرامته، ويمكن أن نجد ذلك في حجم تمثيل المرأة في المجالس النيابية المنتخبة او في نسبة تعيينها في الوظائف السيادية مثل القضاء والمحافظين والوزراء والسفراء على الرغم من إثبات جدارتها في تلك المناصب ممن شغلوها من النساء.

وعلى الجانب التشريعي نجد أن هناك تطوراً تشريعياً ملموساً في إتجاه ترسيخ واحترام حقوق المرأة عقب الثورة، إلا أن هذا الدور خاصة بعد استقرار الوضع السياسي عقب اقرار الدستور وانتخاب رئيساً للدولة يحتاج لمزيد من التطور ليضاهي حجم التحديات التي تواجه قضية المرأة في مصر.

في حقيقة الأمر وإن كان هناك تطور تشريعي في إتجاه ترسيخ حقوق المرأة إلا أن هذا التطور يحتاج لارادة سياسية حقيقية وجادة لتنفيذها على أرض الواقع كذلك المشاركة الفعالة من الحكومة والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والعمل على زيادة وعي وثقافة المجتمع إعلامياً بدور المرأة وأهمية مشاركتها.

## ختامًا،،

يوصي مركز هردو لدعم التعبير الرقمي بالآتي:

**أولاً:** تبني الدولة سياسياً واعلامياً قضية تمكين المرأة واتخاذ خطوات جريئة في هذا الصدد.

**ثانياً:** سن تشريعات ذات آليات محددة لتفيذها للحد من ظواهر العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي وزواج القاصرات وغيرها من قضايا المرأة.

**ثالثاً:** تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومشاركتها للحكومة في رسم سياسة التعامل مع قضايا المرأة.

**رابعاً:** تفعيل دور المجلس القومي للمرأة.

تقرير هردو يعود بالتاريخ إلى دور المرأة منذ بدايته، حيث يستهل استعراضه بدور المرأة الفرعونية وما وصلت إليه من تقديس لها ولدورها في بناء الحضارة، المرأة لم تكن مجرد شريكة للرجل في صراعه حول البقاء وإنما استطاعت أن تكون ملكة وقاضية، استطاعت أن تخوض حروب وأن تتقلد مناصب العلم والحكم، وكذا مر التقرير على دور المرأة في العصر الإسلامي ودورها في العصر الحديث، حيث ارتبط دورها في ذلك الوقت بالنهضة النسائية التي استطاعت فيها أن تنتزع كثير من الحقوق التي أخذت منها عنوة، فعادت لتتعلم مرة أخرى وتتقلد الوظائف التي حرمت منها بدعوى كونها مجرد شريك في الحياة وللرجل كافة الحقوق.

وفي نظرة مطولة يتناول التقرير دور المرأة في إشعال فتيل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث يشير التقرير إلى أن البدايات كانت في ٢٥ مايو ٢٠٠٥، ما عرف بالأربعاء الأسود، فهو اليوم الذي شهد بداية العنف الممنهج من الدولة ضد المتظاهرات، مروراً بدورها في كافة الاحتجاجات من خلال حركات معارضة، وصولاً إلى احتجاجات المحلة ٢٠٠٨ والتي انبثقت منها حركة ٦ ابريل، وأخيراً دور المرأة في ثورة ٢٥ يناير وما قدمته خلال الـ ١٨ يوم حتى تخلي حسني مبارك عن حكم مصر.

ثم يستعرض التقرير دور المرأة في الحراك والمعارضة منذ فبراير ٢٠١١ حتى الآن وما قدمته من تضحيات، وما تعرضت له من انتهاكات ممنهجة سواء على يد الداخلية أو الشرطة العسكرية أو ميليشيات الإخوان المسلمين أثناء توليهم الحكم، وما تتعرض له من هجوم مادي ومعنوي وتشويه من كشوف للعذرية، انتهاكات جسدية، قتل وسحل وضرب بالميادين العامة والخاصة، وما يقابله من صمود لدى المرأة المصرية.

# دور المرأة في الحراك الثوري



[www.hrdoegypt.org](http://www.hrdoegypt.org)